الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي - المدى المتوسط

لجنة الشؤون الاقتصادية - مجلس الوزراء

13 مارس 2016

	المقدمة	3
أولاً.	الإصلاح المالي	5
ثانياً.	إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني	9
ثالثاً.	زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي	11
رابعاً.	مشاركة المواطنين في تملك المشروعات	17
خامساً.	إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية	19
سادساً.	الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة	21
	النتائج المستهدفة	23
	الملاحق	27
الملحق أ	برامج الإصلاح المالي	28
الملحق ب	برامج إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني	42
الملحق ج	برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي	44
الملحق د	برامج مشاركة المواطنين في تملك المشروعات	48
الملحق هـ	برامج إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية	51
الملحق و	برامج الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة	54

مقدمة

- في ظل ما آلت إليه أسعار النفط، وبسبب اعتمادها الكلي على مصدر وحيد للدخل، تواجه دولة الكويت اليوم تحدياً استثنائياً خطيراً يهدد قدرتها على الاستمرار في توفير الحياة الكريمة للمواطنين واحتياجاتهم الأساسية
- ولم يعد ممكناً أو متاحاً للدولة أن تؤجل استحقاق معالجة وضعها المالي والاقتصادي، ووضع البرامج الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل ووقف الهدر في المصروفات العامة وضبط معدلات نموها
- وما من شك في أن كلفة الإصلاح المالي والاقتصادي ستتفاقم كلما تأخرنا في التصدي لهذه المعضلة، بل وقد يصبح التصدي لها أمرا بالغ الصعوبة في المستقبل وقد تترتب عليه تبعات قاسية ومؤلمة
- إن الهدف المحوري للإصلاح الاقتصادي في الكويت هو تحقيق التوازن في هيكل الاقتصاد الوطني، من خلال إعادة رسم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، بما يعيد إلى القطاع الخاص دوره الريادي في هذا النشاط، ويعزز تنوع قطاعاته، ويضمن إيجاد فرص عمل منتجة للخريجين، ويدعم استدامة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل.
- ويشكل الإصلاح المالي مرحلة أولى هامة من مراحل الإصلاح الاقتصادي الذي يتضمن إصلاحات هيكلية وتشريعية ومؤسسية تضمن إيجاد بيئة استثمارية محفزة وجاذبة لرأس المال الوطني والأجنبي

الإطار العام للإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي

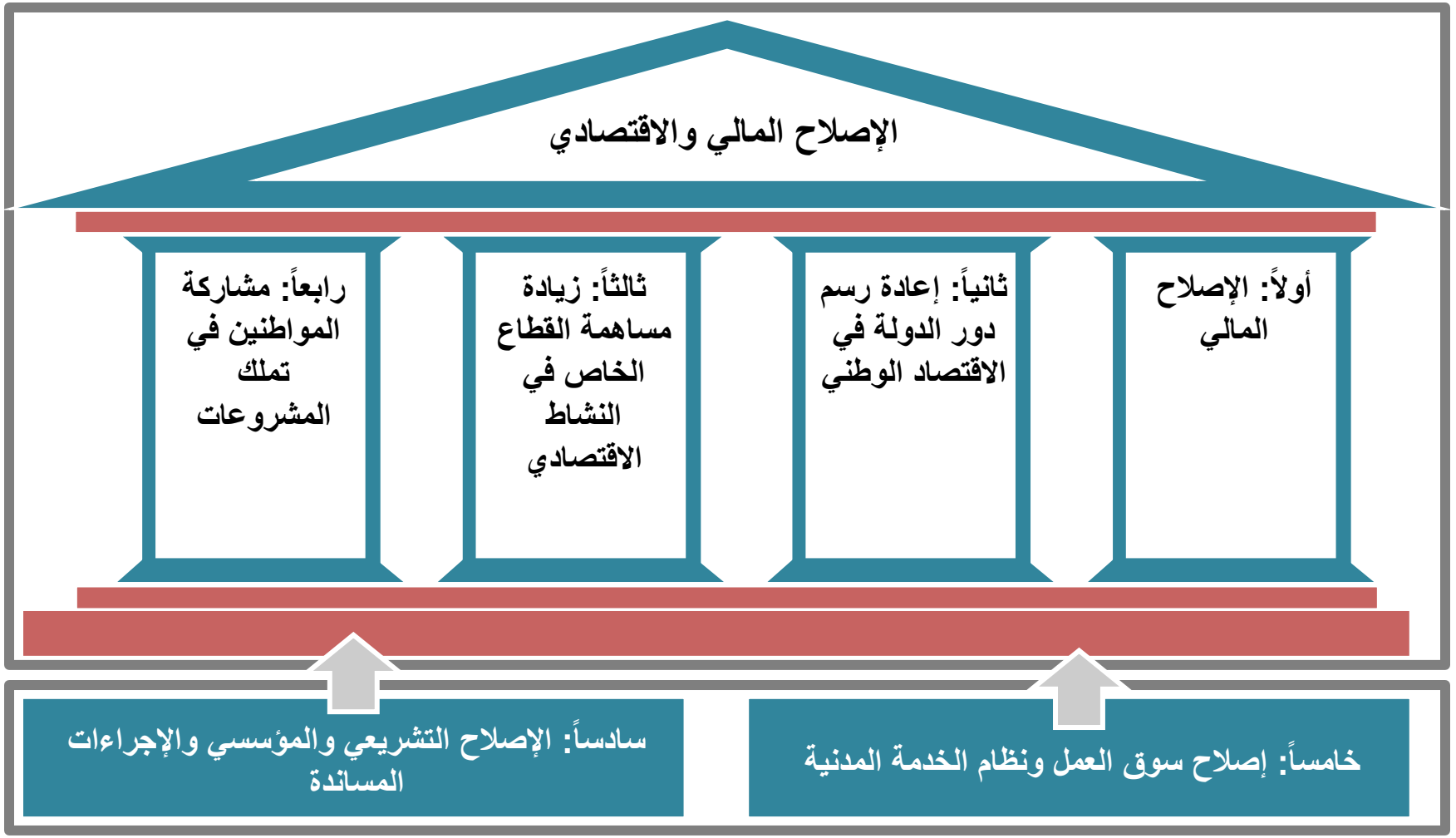

أولاً: الإصلاح المالي

أولاً: الإصلاح المالي - تقديرات عجز الميزانية

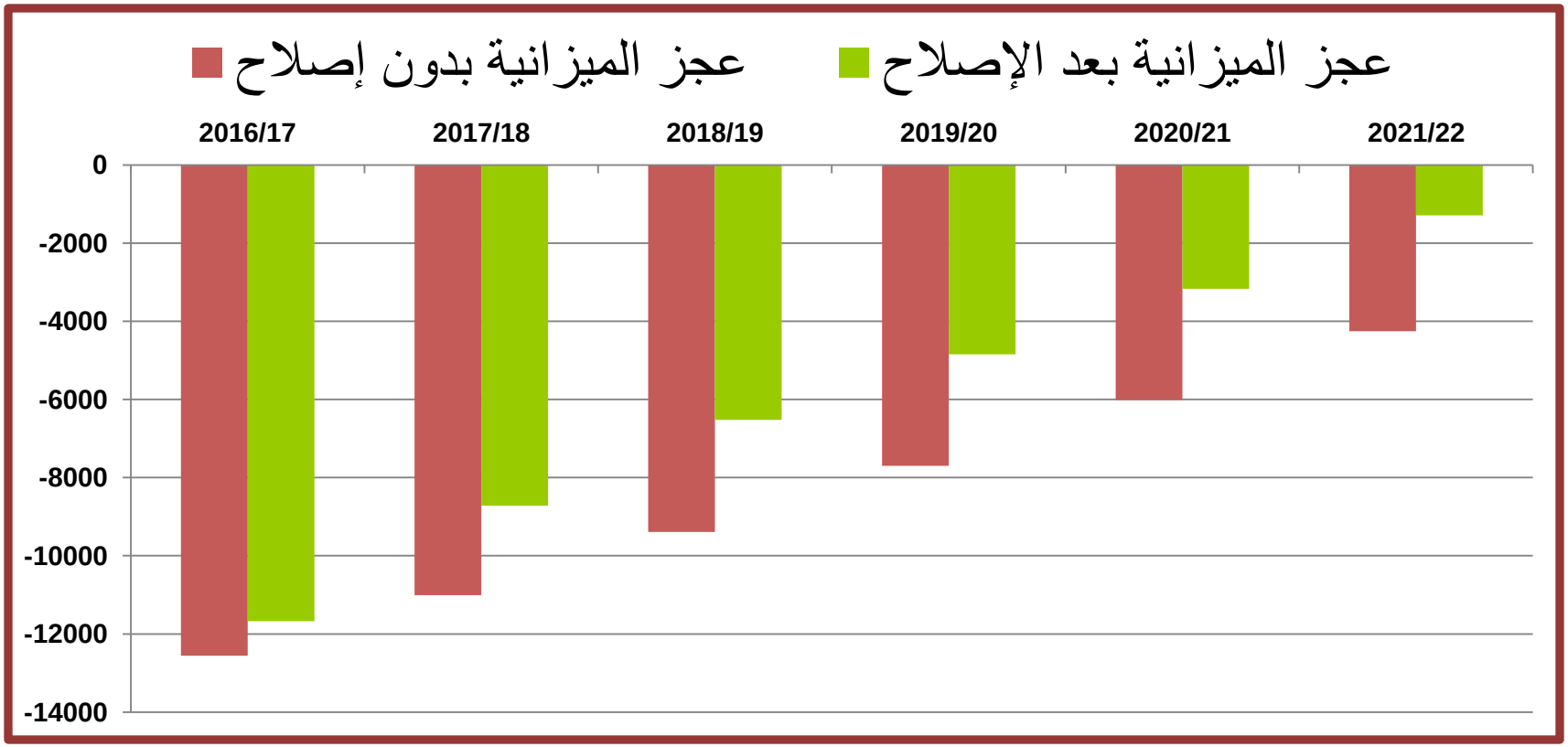

تقديرات التغير في عجز الميزانية العامة المعروضة في هذا الشكل تم حسابها في ظل أسعار متحفظة لبرميل النفط تبدأ بسعر 25 دولارا وترتفع إلى 50 دولارا في السنة الأخيرة، وفي ظل فرضية ثبات المصروفات السنوية عند مستوياتها الحالية. تقديرات الميزانية العامة بعد الإصلاح تمت باضافة الوفر المباشر المتحقق من مقترحات ترشيد الإنفاق. (العجز التراكمي قبل الاصلاح 50.6 مليار د.ك ، وبعد الاصلاح 36.2 مليار د.ك)

أولاً: الإصلاح المالي - الإيرادات

1. استحداث ضريبة على أرباح الأعمال والشركات، بمعدل ثابت عند 10% (بعد تقييم اثرها على المستهلك وتنافسية قطاع الاعمال)

2. تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبنتها دول مجلس التعاون بمعدل 5% من القيمة المضافة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات

3. إعادة تسعير السلع والخدمات العامة

4. إعادة تسعير مقابل الانتفاع بأراضي الدولة وفق آلية عادلة تضمن حصول الدولة على مقابل عادل لاستغلال أراضيها

5. سرعة تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة، وفرض غرامات جزائية على المتأخرين في الدفع

يرجى مراجعة الملحق أ: برامج الإصلاح المالي للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

أولاً: الإصلاح المالي - المصروفات

1. ترشيد مصروفات كافة الوزارات والجهات الحكومية: على سبيل المثال تقنين المهام الرسمية الخارجية، تقليص عدد اللجان وفرق العمل وخفض مكافآتها
2. وقف إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة ، ووقف التوسع في هياكل الأجهزة الحالية
3. دمج أو إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة
4. إصلاح نظام تقييم الأداء في القطاع العام عبر ربط التقييم بالإنتاجية
5. إلغاء عضوية الأعضاء المتفرغين بعد انتهاء مدتهم الحالية في المؤسسات والهيئات العامة، وإعادة النظر في مكافآت أعضاء مجالس إداراتها
6. ترشيد الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستحقة له
7. إصلاح نظام اعتمادات الإنفاق الحالي، وتطوير طرق إعداد الميزانية
8. تقييد الأوامر التغييرية في المشروعات العامة
9. معالجة سلبيات نظام دعم العمالة

يرجى مراجعة الملحق أ: برامج الإصلاح المالي للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

ثانياً: إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني

ثانياً: إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني

1. تُنظم وتراقب النشاط الاقتصادي
2. تُشجع وتُحفّز القطاع الخاص على الدخول إلى مختلف قطاعات الإنتاج
3. تعزز نُظم الشراكة مع القطاع الخاص
4. تعزز قوى السوق وتضمن التنافسية
5. تعظم استفادة المواطنين من السلع والخدمات المنتجة (تضمن الجودة وكفاءة الإنتاج والتوزيع)
6. تصحح أي تشوهات في الأسواق ولا تتدخل في آلياتها إلا بهدف مكافحة الممارسات الاحتكارية أو في حالة فشل السوق

يرجى مراجعة الملحق ب: برامج إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

1

دعم برامج التخصيص والتوسع في مساراتها في الأجل المتوسط عبر :

أ. تخصيص المشروعات العامة

ب. مشروعات الشراكة بين القطاعين

ج. التمويل المُيسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

2

لا يمكن لأي برنامج للتخصيص أن ينجح دون أن تواكبه إجراءات تعزز المنافسة، لذا فان تفعيل برامج التخصيص سيكون مرتبطا بتعزيز دور جهاز حماية المنافسة وتفعيل النظم الخاصة بتشجيعها ومكافحة الاحتكار

3

ان توفير البيئة المحفزة للقطاع الخاص المحلي والجاذبة للاستثمار الأجنبي، واشراك المواطنين في ملكية مشروعات البنية الأساسية، وتيسير النشاط التجاري، وتحرير أراضي الدولة وتنظيم الاستفادة منها، تعد عناصر أساسية داعمة لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

يرجى مراجعة الملحق ج: برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

أ. تخصيص المشروعات العامة

01

إطلاق قدرات المجلس الأعلى للتخصيص عبر تعديل قانون التخصيص (رفع الحظر عن تخصيص الصناعات النفطية ومرفقي التعليم والصحة)

02

تأهيل المشروعات العامة المرشحة للخصخصة على أسس تجارية تمهيدا لطرحها في اكتتاب عام يشارك فيه المواطنون

03

إزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر وفتح قطاعات الاستثمار أمامه، خصوصا في القطاعات غير النفطية، وتحرير نظم التراخيص، وتوفير التسهيلات اللوجستية

04

تشمل المشاريع المرشحة للتخصيص: المطارات، مؤسسة الموانئ، مطبعة الحكومة، محطات توليد وتوزيع الطاقة، بعض مرافق وأنشطة مؤسسة البترول الكويتية، البريد، الاتصالات السلكية واللاسلكية، مراكز الصرف الصحي، إدارة المدارس والمستشفيات الحكومية

يرجى مراجعة الملحق ج: برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

ب. مشروعات الشراكة بين القطاعين

طرح 11 مشروع وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال الأعوام 2016 - 2019:

1. مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء و تحلية المياه (المرحلة الثانية)
2. مشروع محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بالدورة المدمجة - منطقة العبدلية
3. مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه (المرحلة الأولى)
4. مشروع تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان للصرف الصحي والأعمال المكملة لها
5. مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة – موقع كبد
6. مشروعات البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية
7. أنظمة النقل السريع مترو الكويت
8. مشروع شبكة السكك الحديد
9. مشروع المركز الخدمي الترفيهي – العقيلة
10. مشروع الاستراحات على الطرق السريعة ومراكز خدمة الشاليهات
11. المدن العمالية - مدينة جنوب الجهراء

يرجى مراجعة الملحق ج: برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

ج. التمويل المُيسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يُقدر عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي سيتم تمويلها خلال الأربع سنوات القادمة بنحو 2727 مشروعاً برأس مال 470 مليون دينار تقريباً، وستولّد هذه المشاريع أكثر من 3500 فرصة عمل للمواطنين

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	508	610	731	878
رأس المال المستثمر (ألف د.ك)	87,518	105,021	126,000	151,250

يرجى مراجعة الملحق ج: برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

ثالثاً: زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

د. استقطاب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية

بلغ حجم الاستثمار المباشر في عام 2015 نحو 403 ملايين دينار، واشتمل على قطاعات مختلفة مثل تقنية المعلومات والاتصالات، الطاقة، التعليم العالي، الطاقة المتجددة، البحوث والتطوير. ووَلّدت هذه المشاريع أكثر من 209 فرصة عمل للمواطنين. ويمثل هذا نقطة انطلاق مشجعة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية

جنسيات الدول المستثمرة

الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، هولندا، إسبانيا، سنغافورا

TSK BRG SinGulf Global Malka Communications Group, Inc. NTG Clarity Networks Inc. GE HUAWEI IBM

يرجى مراجعة الملحق ج: برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

رابعاً: مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

رابعاً: مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

دخول المواطن شريكاً في المشاريع التي سيتم طرحها عبر برنامج الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص أو برنامج التخصيص وكذلك عبر تشجيع الشباب على تملك حصص في مشروعات متوسطة بتمويل من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

1. تخصيص 40% من أسهم المشروعات التي سيتم تخصيصها ضمن برنامج نقل ملكية المشاريع العامة للمواطنين، على أن يراعى عند طرحها القدرة الاستيعابية للسوق

2. تخصيص 50% من رأس مال المشاريع التي سيتم طرحها خلال السنوات 2016 – 2019 وفق نظام الشراكة بين القطاعين للمواطنين

3. طرح مشروعات متوسطة يشارك الشباب الكويتيون في تملكها وادارتها ويتم تمويلها من قبل الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من بينها

أ) 43 محطة وقود في 2016/17.

ب) 19 محطة أخرى في 2018،

ج) 15 محطة في 2019، و

د) 20 محطة في 2020

وذلك بهدف رفع درجة المنافسة في سوق توزيع الوقود، وتشجيع الأفكار المبدعة في مجالات أخرى في سبيل زيادة التنافسية في تقديم الخدمات

يرجى مراجعة الملحق د: برامج مشاركة المواطنين في تملك المشروعات للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

خامساً: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

خامساً: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

1. إصلاح الأجور
2. تخطيط العمالة في القطاع الخاص
3. رفع كفاءة القوى العاملة

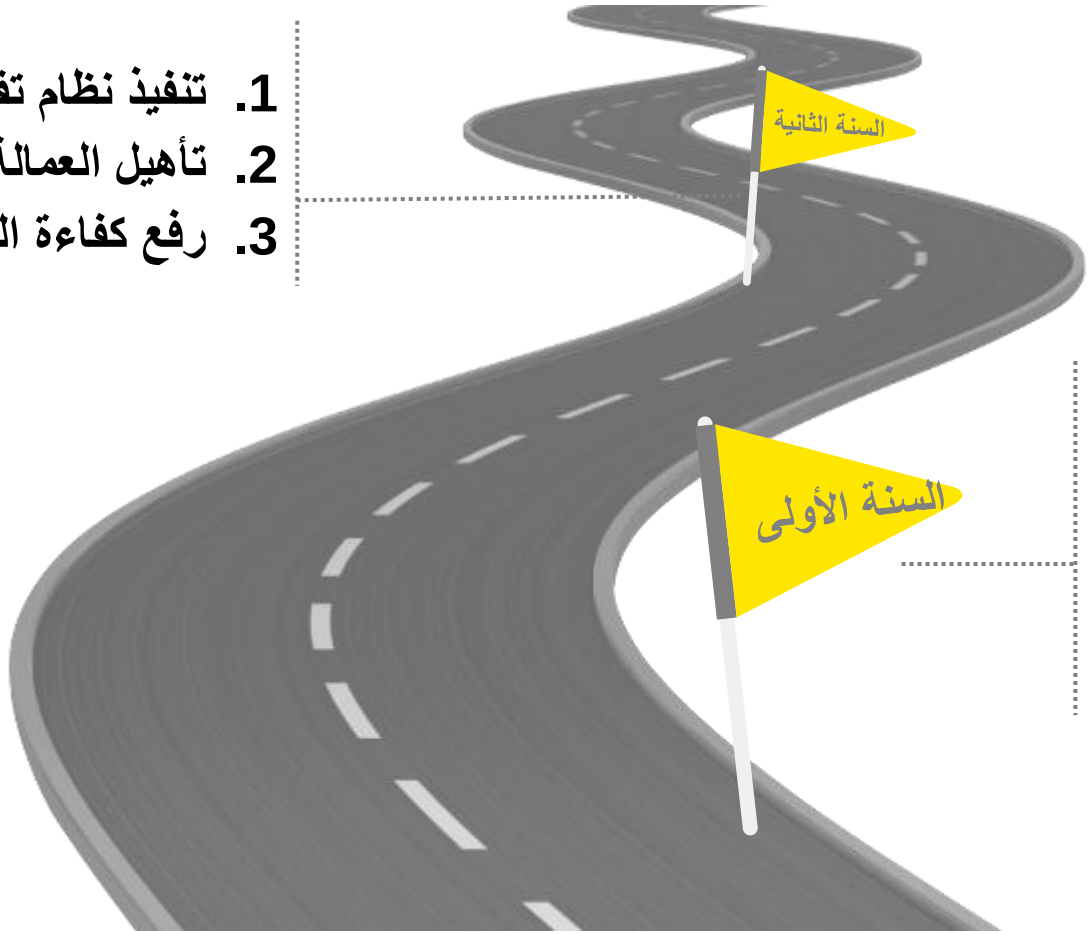

1. تنفيذ نظام تقييم الأداء
2. تأهيل العمالة الوطنية
3. رفع كفاءة القطاع العام

يرجى مراجعة الملحق هـ: برامج إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

خامساً: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

السنة الأولى

1

إصلاح الأجور - تطبيق البديل الاستراتيجي لإصلاح نظام الخدمة المدنية وسوق العمل:

- تنفيذ سلم الأجور الجديد الخاص بالداخلين الجدد إلى الوظيفة العامة
- تقسيم المسميات الوظيفية إلى تسع مجموعات مهنية أنشئت حديثا، يتم على أساسها توحيد الرواتب
- إعداد ديوان الخدمة المدنية لإدارة النظام الجديد وتدريب موظفي الديوان على التعامل مع النظام الجديد
- تصميم منظومة جديدة لتقييم الأداء الوظيفي وتحديد سياسات للترقية والمكافأة

2

تخطيط العمالة في القطاع الخاص:

- مراجعة رسوم تأشيرة العمالة الوافدة – عبر محاكاة رسوم تأشيرة الوافدين في بلدان مجلس التعاون الأخرى
- مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات القطاع الخاص – ربط تخصصات الخريجين بمتطلبات سوق العمل
- زيادة دعم العمالة لبعض الوظائف والمهن التي يندر إقبال المواطنين عليها في الوقت الحاضر

3

رفع كفاءة القوى العاملة في القطاع العام:

- وضع اختبار ملزم لجميع المتقدمين للعمل في الخدمة المدنية كشرط لقبولهم
- تحديد حد أدنى من المستوى التعليمي لكل مهنة (معايير لفرز المتقدمين)

يرجى مراجعة الملحق هـ: برامج إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

خامساً: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

السنة الثانية

1

إصلاح الأجور

- وضع آلية لربط الأجور السنوية بمعدلات التضخم
- القيام بمراجعات منتظمة للرواتب وتوصيات للتكيف تستند إلى معايير السوق
- تنفيذ نظام تقييم الأداء الجديد - إعادة هيكلة توزيع المكافآت وفق نظام جديد لتقييم الأداء لجميع العاملين في القطاع الحكومي والعام

2

تشجيع العمل في القطاع الخاص

- الشروع في عملية تأهيل العمالة الوطنية في المهن المحددة
- دمج التدريب المهني لمدة عام مع برنامج الدبلوم - اشتراط تضمن برنامج الدبلوم إكمال التدريب المهني لمدة عام في شركة كبرى من شركات القطاع الخاص براتب مدعوم

3

رفع كفاءة القطاع العام

- تحديد سقف زمني للتقدم للعمل بعد التخرج
- تعيين الموظفين المبتدئين في القطاع العام لمدة سنة واحدة تحت الاختبار وبنظام أجور خاصة بهذا العام

يرجى مراجعة الملحق هـ: برامج إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

سادساً: الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة

سادساً: الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة

1. رفع كفاءة إدارة المالية العامة للدولة
2. تهيئة بيئة أعمال جاذبة للمستثمر الخاص المحلي والأجنبي
3. تطوير إدارة الضريبة
4. رفع تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية لتكون ضمن الأسواق الناشئة خلال 2017-2016
5. إقرار وتعديل وتطوير التشريعات

يرجى مراجعة الملحق و-: برامج الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة للاطلاع على البرامج المرتبطة بهذا المحور

النتائج المستهدفة

النتائج المستهدفة من الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح

1

في مجال ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات

- تخفيض عجز الموازنة، والاتجاه نحو استدامة المالية العامة

2

في مجال إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني

- تمكين الحكومة من التركيز على مهامها الأساسية في إصلاح البيئة التنظيمية و تحسين بيئة الأعمال، وتطبيق الإجراءات الداعمة والمحفزة للقطاع الخاص
- تفعيل دورها الرقابي على جودة نظم التعليم والتدريب المهني وضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد الوطني

النتائج المستهدفة من الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح

3

في مجال تفعيل دور القطاع الخاص

- استيعاب أعداد أكبر من العمالة الوطنية
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة ربحية القطاع الخاص ومن ثم اتساع القاعدة الضريبية
- خلق دخول جديدة في القطاع الخاص تساهم في إنعاش الطلب المحلي
- دعم مركز الكويت التجاري الاقليمي عبر تحسين خدمات التيسير التجاري
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة تنافسية المشروعات الخاصة المحلية، وبالتالي زيادة فرص تنافسيتها في الأسواق الدولية
- يساهم تخفيف القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من الاحتكار، الأمر الذي يؤدي الى خفض الأسعار وزيادة رفاه المستهلك

4

في مجال مشاركة المواطنين في المشروعات

- ايجاد مصادر دخل إضافية للمواطن
- إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال مساهمتهم في حقوق الملكية

النتائج المستهدفة من الإجراءات الداعمة لمسار الإصلاح

في مجال إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

5

- تشجيع المواطنين على التوجه إلى القطاع الخاص
- ربط الأجر بالإنتاجية بما يساعد في تحسين الكفاءة
- تحقيق العدالة بين العاملين وعدم التمييز بينهم في الأجور
- التخلص التدريجي من نظام الكوادر الخاصة
- المحافظة على مستوى المعيشة على نحو دائم من خلال آلية ربط زيادة الأجور بمعدل التضخم

في مجال الإصلاح الإداري والمؤسسي

6

- تطوير مناخ الاستثمار وجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية
- تحسين مرتبة الكويت في مؤشرات التنافسية وممارسة الأعمال
- زيادة فرص استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية وبالتالي خفض تكلفة إنجاز المعاملات

معاً على طريق الإصلاح

ملاحق البرامج التنفيذية

عدد المحاور	6 محاور

عدد البرامج	41 برنامج	عدد البرامج متوسطة الأجل	13 برنامج متوسط الاجل
عدد البرامج قصيرة الاجل	23 برنامج قصير الأجل	عدد البرامج قصيرة الاجل وتمتد الى الأجل المتوسط	5 برامج تبدأ في الأجل القصير وتستمر في الأجل المتوسط

المحور	أولاً: الإصلاح المالي	ثانياً: إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد	ثالثاً: تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني	رابعاً: مشاركة المواطنين في تملك المشروعات	خامساً. اصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية	سادساً. الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة
عدد البرامج	28	1	4	2	5	1
قصيرة الأجل	23	-	-	-	-	-
متوسطة الأجل	5	1	1	-	5	1
قصيرة / متوسطة	-	-	3	2	-	-

الملحق أ: برامج الإصلاح المالي

برامج الإصلاح المالي - الإيرادات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	إصلاح النظام الضريبي	ضريبة أرباح الأعمال والشركات	• زيادة الايرادات العامة • المساهمة في تمويل جزء من تكلفة الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال (البنية التحتية والتسهيلات التجارية)	• استحداث ضريبة على أرباح الأعمال والشركات بمعدل ثابت 10% بعد تقييم شامل لأثرها على المستهلك وعلى تنافسية قطاع الأعمال.	تشريع التطبيق بعد عامين من التشريع
		ضريبة القيمة المضافة	• زيادة الايرادات العامة • تبني نظام ضريبي عادل وكفؤ وغير متحيز ضد الادخار أو الاستثمار.	• تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبنتها دول مجلس التعاون بمعدل 5% من القيمة المضافة في أنشطة إنتاج السلع والخدمات. • استثناء خدمات قطاعي التعليم والصحة ونحو 100 سلعة غذائية أساسية من هذه الضريبة.	تشريع التطبيق بدءا من يناير 2018

برامج الإصلاح المالي - الإيرادات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	زيادة الايرادات	إعادة تسعير السلع والخدمات العامة	• الترشيد و السيطرة على تكاليف الإنتاج • تطوير و تحسين الخدمات الحكومية المقدمة و اقتراح خدمات أخرى • المساهمة في تحقيق الاصلاح والاستقرار المالي لجانب الايرادات العامة وترشيد استخدام المرافق العامة • تمكين الجهات و الهيئات المستقلة و الملحقة من زيادة إيراداتها الذاتية	• دراسة محددات تكاليف انتاج السلع والخدمات الحكومية وتطوير أساليب تقديمها وإجراءات لضبطها • تمكين الجهات و الهيئات المستقلة و الملحقة من الاعتماد على نفسها في تمويل عملياتها و انشطتها تماشيا مع الدور الذي انشئت لأجله مما يخفف الضغط على مصروفات الدولة • تطوير و تحسين الخدمات الحكومية المقدمة و اقتراح خدمات اخرى تتماشى مع التطور الكبير في سلوكيات الافراد و المؤسسات الخاصة	تشريع التطبيق بدءا من يناير 2017

برامج الإصلاح المالي - الإيرادات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	زيادة الايرادات	إعادة تسعير مقابل الانتفاع بأراضي وأملاك الدولة	• زيادة الايرادات • تحصيل مقابل عادل عن أراضي وأملاك الدولة. • رفع كفاءة القطاع الخاص في استثمار أراضي وعقارات الدولة في الأغراض المخصصة لها.	• إعادة تسعير مقابل الانتفاع بأراضي وأملاك الدولة وفق آلية عادلة. • منع سوء استغلال أو المتاجرة عبر إعادة تأجير اراضي واملاك الدولة لطرف ثالث. • الايرادات التقديرية هي 31 مليون دينار إضافيه من اعادة التسعير فقط ، ولا يتضمن هذا التقدير مشاريع الشراكة التي سيتم طرحها عن طريق المزايدة، مما سيضاعف من حجم الإيرادات الاضافية.	قرار مجلس وزراء
	تطوير ادارة المالية العامة	تطوير آلية تحصيل الايرادات ومستحقات الدولة المتأخرة	• تطوير آلية تحصيل الايرادات • تسريع عملية تحصيل المستحقات المتأخرة.	• وضع آليات تضمن تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة على المؤسسات والأفراد. • فرض غرامات جزائية تصاعدية على الجهات المتخلفة عن تسديد المستحقات. • وضع آلية جديدة لتحصيل الايرادات المستحقة. • وضع اجراءات شفافة وعادلة لرفع تكلفة التأخر في سداد الايرادات المستحقة. • التأكد من القدرة الفنية للأجهزة الحكومية المختلفة على تقدير وتحصيل الايرادات. • ضمان وجود نظم الكترونية ذكية يتم من خلالها توفير بيانات كاملة عن المستحقات وتوفير القدرة على سداد المستحقات عبر هذه النظم.	وزارة المالية

برامج الإصلاح المالي - الإيرادات

البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	تطوير إدارة المالية العامة	تطوير ورفع كفاءة إدارة الضريبة	• رفع كفاءة التحصيل الضريبي • تعظيم الايرادات	• توفير خدمات تحصيل سريعة ومميزة لكبار دافعي الضرائب • توفير الدعم الفني في مجال تعبئة الإقرارات الضريبية • رفع كفاءة الاستقطاعات الضريبية من المنبع • تكثيف الدورات التدريبية وورش العمل للعاملين في إدارة الضريبة	وزارة المالية

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	ترشيد المصروفات الجارية	خفض وترشيد واعادة هيكلة مصروفات الجهات الحكومية	• ترشيد الإنفاق	• تخفيض المصروفات غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية لتنفيذ أنشطتها. 10%	قرار مجلس وزراء
		وقف أي تعديل في المرتبات أو المزايا الوظيفية	• ضبط سقف الإنفاق	• وقف إصدار أي قرارات تتضمن تعديل في المرتبات الحالية في جميع الجهات الحكومية • عدم إضافة مزايا وظيفية عينية أو نقدية في جميع الجهات الحكومية.	مجلس الخدمة المدنية
		ترشيد مصروفات الفعاليات والمؤتمرات الداخلية	• ترشيد الانفاق	• خفض مخصصات رعاية الجهات الحكومية للفعاليات الاحتفالية والمؤتمرات الداخلية • برنامج حوافز وتسهيلات لمؤسسات القطاع الخاص نظير مشاركتها في دعم ورعاية الفعاليات والمؤتمرات • خفض بحوالي 30%	قرار مجلس وزراء
		تقنين المهام الخارجية	• ترشيد الإنفاق	• خفض عدد أعضاء وفود المهمات الرسمية الخارجية لكافة الجهات الحكومية وبكافة مستوياتها وخفض مخصصاتها المالية • قصر المهمات الرسمية والمؤتمرات على المتطلبات الهامة أو الملتزم بها مع جهات خارجية وتمثل تحقيقا لمصلحة عامة ضرورية، وبموافقة الوزير المختص. • عدم إجراء مناقلات لزيادة الاعتمادات للمهام الرسمية. • خفض بنحو 20%	تم اصدار قرار من مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية بهذا الشأن

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	ترشيد المصروفات الجارية	تقنين الدورات التدريبية الخارجية	• ترشيد الإنفاق	• وضع معايير لتحديد مدى مساهمة الدورات التدريبية الخارجية في رفع كفاءة المتدربين • المواءمة بين طبيعة المهام الوظيفية للموظف، وتخصصه وموضوع الدورة التدريبية. • خفض بحوالي 25%	وزارة المالية
		إعادة النظر في اللجان وفرق العمل ومكافآتها	• ترشيد الإنفاق	• الزام كافة الجهات الحكومية بخفض عدد أعضاء اللجان ومكافآتها أو فرق العمل التي يترتب على عملها تكلفة مالية، بما يتناسب مع الأعباء الفعلية لكل لجنة أو فريق عمل. • تخفيض مكافآت أعضاء اللجان وفرق العمل بنسبة 50%.	مجلس الخدمة المدنية

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	ترشيد المصروفات الجارية	خفض حجم الهيئات والمؤسسات العامة التي أنشأت حديثا وما زالت في مرحلة التأسيس حاليا	• خفض مخصصات الهيئات والجهات الجديدة. • ترشيد الإنفاق • تجنب نفقات إضافية	• خفض مهام الهيئات والمؤسسات العامة حديثة النشأة على الجانبين التنظيمي والرقابي • الزامها بالتعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذ المهام التنفيذية الواقعة في نطاق اختصاصاتها • وقف التوسع في هياكل الأجهزة الحكومية الحالية	قرار مجلس وزراء
		وقف إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة	• الحد من تضخم المصروفات • ترشيد الإنفاق • تجنب نفقات إضافية	• تفعيل قرار مجلس الوزراء بعدم إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة	قرار مجلس وزراء
		دمج أو إلغاء بعض الهيئات والوزارات والإدارات العامة	• ترشيد الإنفاق • تجنب نفقات إضافية	• دراسة الاختصاصات الوظيفية لمختلف الهيئات والادارات والأجهزة الحكومية لتحديد نقاط التداخل بين هذه الاختصاصات والأعمال التي يتم انجازها على نحو متكرر بهدف دمج الادارات أو الأجهزة ذات الاختصاصات المتشابهة • الغاء الفائض عن الحاجة من هذه الادارات والأجهزة.	قرار مجلس وزراء
		تطوير آلية تقييم أداء موظفي القطاع العام	• تعظيم الانتاجية • رفع كفاءة الانفاق	• اعتماد آلية لتقييم أداء موظفي القطاع العام تستند الى نظام شفاف وموضوعي وواضح لقياس الإنتاجية والكفاءة • ربط آلية تقييم الأداء بمنظومة المكافآت والمزايا وزيادات الرواتب في القطاع الحكومي	مجلس الخدمة المدنية

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	ترشيد المصروفات الجارية	إعادة النظر في مكافآت أعضاء مجالس إدارة المؤسسات والهيئات العامة وإلغاء عضوية الأعضاء المتفرغين	• ترشيد الإنفاق	• مراجعة مكافآت أعضاء مجالس إدارة المؤسسات والهيئات العامة. • حصر المسميات الوظيفية الحالية الخاصة بالأعضاء المتفرغين في المؤسسات والهيئات العامة، والمدد الزمنية المتبقية لعضويتهم. • اصدار قرار من مجلس الوزراء بعدم تجديد مدد الأعضاء المتفرغين بعد انتهائها، والغاء نظام الأعضاء المتفرغين.	قرار مجلس وزراء

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	ترشيد الدعوم وضمان وصولها إلى مستحقيها	ترشيد دعم المحروقات	• ترشيد السلوك الاستهلاكي • تحقيق العدالة في دعم أسعار الوقود • خفض مصروفات دعم وقود السيارات في حالة تبني توصيات الدراسة.	• تم اعداد دراسة لترشيد استهلاك وقود السيارات بدءا من السنة المالية 2016/2017 وكبادرة تعاون عرضت الحكومة نتائج الدراسة على مجلس الأمة	قرار مجلس وزراء
		ترشيد دعم الكهرباء والماء	• ترشيد السلوك الاستهلاكي • تحقيق العدالة وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه • خفض تكاليف تشغيل وبناء محطات توليد الطاقة وتحلية المياه. • ضمان استدامة قدرة الدولة على سد احتياجات مناطق السكن الجديدة.	• تطبيق تعرفة تصاعدية للكهرباء والماء وفق نظام شرائح الاستهلاك.	تشريع

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	تطوير ادارة المالية العامة	إصلاح النظام الحالي لتقدير اعتمادات الإنفاق العام	• ترشيد الإنفاق • إصلاح نظام الميزانية العامة • ضمان كفاءة تخصيص الموارد	• تبنى اليات جديدة لضمان دقة تقديرات الاعتمادات بما يعكس الاحتياجات الحقيقية لتنفيذ أنشطة الجهات الحكومية بكفاءة وفعالية • التأكد من عدم طلب مخصصات زائدة عن الحاجة. بما يخفض الفارق بين الاعتماد والنفقات الفعلية من 9% إلى 5% من اجمالي الاعتمادات	وزارة المالية
		تقييد زيادة المصروفات في الربع الأخير من السنة المالية	• رفع جودة تخطيط المصروفات • الحد من المصروفات غير الضرورية • تجنب نفقات إضافية	• توجيه كافة الجهات الحكومية لضبط بنود المصروفات في الربع الأخير من السنة المالية عن معدل الصرف الاعتيادي في الأشهر السابقة. • توجيه المراقبين الماليين لمتابعة التزام الجهات الحكومية بذلك والابلاغ عن أي تجاوزات.	وزارة المالية

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	تطوير ادارة المالية العامة	تقييد الأوامر التغييرية في المشروعات العامة	• ترشيد الإنفاق • إصلاح نظام الميزانية العامة • ضمان كفاءة تخصيص الموارد. • تجنب نفقات إضافية	• وضع ألية لإصلاح نظم اعتمادات المشروعات العامة من خلال التخطيط الهندسي والمالي • المراجعة التفصيلية للتأكد من جودة دراسة الجدوى الفنية والمالية للمشاريع وبالتالي تخفيض عدد الأوامر التغييرية في المشروعات العامة • تجنب نفقات إضافية بحوالي 10% من قيمة المشاريع	قرار مجلس الوزراء وزارة المالية
	ترشيد الدعوم وضمان وصولها إلى مستحقيها	ترشيد دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص	• ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق • إصلاح سوق العمل	• وضع ضوابط تضمن عدم استغلال مخصصات دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص عبر التشغيل الوهمي • تخفيض بحوالي 10% من قيمة الدعم	قرار مجلس وزراء

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	رفع كفاءة أسعار ورسوم الخدمات العامة	مراجعة أسعار ورسوم الخدمات العامة	• ضمان عدالة الأسعار والرسوم • تحسين مستوى الخدمات العامة • ضمان سهولة الوصول إلى الخدمات العامة. • رفع كفاءة استغلال الموارد.	• مراجعة أسعار ورسوم الخدمات العامة التي لم تشملها اجراءات الزمن القصير بهدف توخي العدالة والكفاءة في مستوياتها.	قرار مجلس وزراء
		إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية	• ضمان وصول المساعدات الاجتماعية إلى الشرائح المستحقة لها. • تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي. • رفع كفاءة استغلال الموارد.	• مراجعة شاملة لنظام الرعاية الاجتماعية بهدف تحسين ورفع كفاءة النظام.	قرار مجلس وزراء وزارة الشئون الاجتماعية والعمل

برامج الإصلاح المالي - المصروفات

البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	تطوير إدارة المالية العامة	الميزانية متوسطة الأجل	• رفع كفاءة الإنفاق العام • ترشيد عملية تخصيص الموارد • تحويل الموازنة العامة إلى أداة تخطيط	• البدء باعداد الميزانية متوسطة الأجل – 3 سنوات • توجيه كافة الجهات العامة والحكومية لاعداد ميزانية متوسطة الأجل	وزارة المالية
		ميزانية البرامج والأداء	• ضمان كفاءة تخصيص الموارد. • تقييم المردود من الإنفاق ومدى ارتبط النتائج بالأهداف. • رفع كفاءة ومستوى الأداء الحكومي • احكام الرقابة والسيطرة على مواقع الهدر في الإنفاق العام.	• تحويل الميزانية العامة من ميزانية الاعتمادات إلى ميزانية البرامج والأداء التي تدعم تحول الميزانية إلى أداة تخطيط. • توجيه الاعتمادات المالية إلى برامج بعد المفاضلة بين عوائدها وتكاليفها.	وزارة المالية

الملحق ب: برامج إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني

برامج إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني

البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	اعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني	خروج تدريجي للدولة من دائرة الإنتاج المباشر	• إعادة هيكلة الإنفاق العام بالتحول من الإنفاق على النشاط الإنتاجي إلى الإنفاق على الأجهزة التنظيمية والرقابية. • رفع كفاءة قيام الدولة بمهامها الأساسية في التنظيم والرقابة.	• إعادة تأهيل الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي تمهيدا لنقلها من القطاع العام إلى نظام السوق. • رفع كفاءة الأجهزة التنظيمية والرقابية للدولة. • زيادة الرقابة على جودة الإنتاج وعدالة التسعير، ووصول المنتجات والخدمات إلى المستهلك بالأسعار العادلة. • رفع كفاءة جهاز حماية المستهلك وضمان اللامركزية. • تشجيع قيام مؤسسات أهلية للرقابة على الجودة والمعايير. • ضمان التنافسية في الأسواق، ومكافحة الممارسات الاحتكارية. • زيادة الحوافز الرأسية عوضا عن الدعم الأفقي للمستثمرين.	قرار مجلس وزراء وزارة المالية وزارة التجارة والصناعة

الملحق ج: برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017) | **البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)**

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي	مشروعات الشراكة بين القطاعين	• زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية. • إشراك المواطنين في ملكية مشروعات البنية الأساسية.	• توسعة مجالات الشراكة بين القطاعين بطرح المشروعات التالية: • مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء و تحلية المياه (المرحلة الثانية) • مشروع محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بالدورة المدمجة في منطقة العبدلية • مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه (المرحلة الأولى) • مشروع تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان للصرف الصحي والأعمال المكملة لها • مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة – موقع كبد • مشروعات البرنامج الحكومي والخطة الإنمائية لوزارة التربية • أنظمة النقل السريع - مترو الكويت • مشروع شبكة السكك الحديد • مشروع المركز الخدمي الترفيهي – العقيلة • مشروع الاستراحات على الطرق السريعة ومراكز خدمة الشاليهات • مشروع المدن العمالية - مدينة جنوب الجهراء	هيئه الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017) | **البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)**

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي	التمويل الميسر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	• زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية. • تشجيع الأفكار المبدعة ومبادرات الشباب. • خلق فرص عمل حقيقية ومنتجة. • رفع درجة المنافسة	• تمويل نحو 2727 مشروعاً برأس مال 470 مليون دينار تقريباً، توفر أكثر من 3500 فرصة عمل للمواطنين في الفترة 2016 – 2019. • طرح مشروعات متوسطة يشارك الشباب الكويتي في تملكها وادارتها وتمول من قبل الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها	الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة البنك الصناعي
		حفز وتيسير النشاط التجاري	• تحسين مركز الكويت التجاري الاقليمي.	• تفعيل برامج الخصخصة في إدارة الطرق الجديدة • استحداث منصة تقنية للربط بين أصحاب الشأن التجاري • تيسير نقل البضائع سريعة التلف من المطارات • إنشاء نظام إلكتروني لاطلاع التجار على الأنظمة الجديدة الحاكمة للشأن التجاري • حفز الاستثمار بوسائل النقل الجماعي لتخفيف الاختناقات المرورية	وزارة التجارة والصناعة الهيئة العامة للطرق و النقل البري
		اعادة تنظيم آلية توفير الأراضي العامة	• فك تشابك تبعية الأراضي بين الجهات الحكومية • زيادة عرض الأراضي بما يتناسب مع احتياجات مختلف أنشطة القطاع الخاص	• تطوير أراضي جديدة للاستخدامات المختلفة داخل وخارج خط تنظيم المخطط الهيكلي. • ضبط معايير تخصيص الأراضي لضمان استخدامها في الأغراض المخصصة لها. • انشاء نظام آلي للربط بين طلبات تخصيص الأراضي وقواعد بيانات مفصلة لهذه الأراضي.	تشريع قرار مجلس وزراء بلدية الكويت

برامج زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي	تخصيص المشروعات العامة	• خفض الإنفاق العام على أنشطة الإنتاج. • إعادة هيكلة الإنفاق العام • تعزيز دور ومساهمة القطاع الخاص في التنمية. • رفع كفاءة استغلال الموارد.	• تعديل قانون التخصيص (رفع الحظر عن تخصيص الصناعات النفطية ومرفقي التعليم والصحة) • تأهيل المشروعات العامة المرشحة للخصخصة تمهيدا لطرحها على أسس تجارية. وتشمل: المطارات، مؤسسة الموانئ، مطبعة الحكومة، محطات توليد وتوزيع الطاقة، بعض مرافق وأنشطة مؤسسة البترول الكويتية، البريد، الاتصالات السلكية واللاسلكية، مراكز الصرف الصحي، إدارة المدارس والمستشفيات وملكيتها بعد تعديل قانون التخصيص. • إزالة كافة القيود على الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر وفتح قطاعات الاستثمار أمامه، وضمنها القطاعات غير النفطية. • تبسيط نظم التراخيص. • توفير التسهيلات اللوجستية.	تشريع وزارة المالية وزارة التجارة والصناعة المجلس الأعلى للتخصيص هيئة الاستثمار المباشر

الملحق د: برامج مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

برامج مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

البرامج قصيرة الأجل (2018/2017 – 2017/2016)

البرامج متوسطة الأجل (2021/2020 – 2019/2018)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	مشاركة المواطنين في تملك المشروعات	حصص مشروعات التخصيص	• إشراك المواطنين في ملكية مشروعات التخصيص. • إيجاد مصادر دخل إضافية للمواطن.	• تخصيص 40% من أسهم المشروعات العامة التي سيتم نقل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص للمواطنين، على أن يراعى عند طرحها القدرة الاستيعابية للسوق.	المجلس الأعلى للتخصيص
		حصص مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	• إشراك المواطنين في ملكية مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. • إيجاد مصادر دخل إضافية للمواطن.	• تخصيص 50% من رأس مال المشاريع التي سيتم طرحها خلال السنوات 2016 – 2019 وفق نظام الشراكة بين القطاعين للمواطنين، والتي تقدر حصة المواطنين فيها بمبلغ 2,728,198,000دينار. انظر الصفحة التالية لتفاصيل المشاريع	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

برامج مشاركة المواطنين في تملك المشروعات

البرامج قصيرة الأجل (2017/2016 – 2018/2017) | **البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)**

حصص المواطنين في المشاريع التي سيتم طرحها خلال 2016 – 2019 وفق نظام الشراكة بين القطاعين

اسم المشروع	حصة المواطنين د.ك	معدل العائد المتوقع	السنة
مشروع محطة الزور الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية و تحلية المياه	72,940,000	13%	2016
مشروع محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بالدورة المدمجة - منطقة العبدلية	28,000,000	14.68%	2016
مشروع تنفيذ وتوسعة محطة أم الهيمان والأعمال المكملة لها	28,450,000	13%	2016
إجمالي قيمة الحصص المخصصة للمواطنين	**129,390,000**		
مشروع محطة الخيران لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه	118,158,000	13%	2017
مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة - موقع كبد	26,000,000	13%	2017
شركة أنظمة التحكم : أنظمة النقل السريع - المترو	567,000,000	12%	2017
شركة البنية التحتية 1: أنظمة النقل السريع - المترو	639,500,000	12%	2017
شركة البنية التحتية 3 : أنظمة النقل السريع - المترو	439,500,000	12%	2017
مشروع المدن العمالية- مدينة جنوب الجهراء	15,000,000	12% - 14%	2017
إجمالي قيمة الحصص المخصصة للمواطنين	**1,805,158,000**		
شركة البنية التحتية 2: أنظمة النقل السريع - المترو	522,000,000	12%	2018
الشركة البنية التحتية: مشروع شبكة سكك الحديد	75,700,000	12%	2018
الشركة الثانية: مشروع شبكة سكك الحديد	51,450,000	12%	2018
إجمالي قيمة الحصص المخصصة للمواطنين	**649,150,000**		
شركة البنية التحتية 4: أنظمة النقل السريع - المترو	144,500,000	12%	2019
إجمالي قيمة الحصص المخصصة للمواطنين	**144,500,000**		
الإجمالي العام	**2,728,198,000**		

الملحق هـ: برامج إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

برامج إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية	البديل الاستراتيجي لإصلاح نظام الخدمة المدنية	• تصحيح اختلالات الأجور وما في حكمها (الباب الأول والخامس من الميزانية) . • تصحيح اختلالات سوق العمل.	• تنفيذ سلم الأجور الجديد الخاص بالداخلين الجدد إلى الوظيفة العامة . • توحيد رواتب الموظفين وفق 9 مجموعات مهنية. • إعداد ديوان الخدمة المدنية لإدارة النظام الجديد وتدريب موظفي الديوان على التعامل مع النظام الجديد • تصميم منظومة جديدة لتقييم الأداء الوظيفي وتحديد سياسات الترقية والمكافأة	تشريع مجلس الوزراء ديوان الخدمة المدنية
		إعادة هيكلة سوق العمل في القطاع الخاص	• تصحيح اختلالات سوق العمل. • حفز المواطنين على العمل في مهن معزوف عنها.	• مراجعة رسوم تأشيرة العمالة الوافدة، عبر محاكاة رسوم تأشيرة الوافدين في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي • مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات القطاع الخاص – ربط تخصصات الخريجين بمتطلبات سوق العمل • زيادة دعم العمالة لبعض الوظائف والمهن التي يندر إقبال المواطنين عليها في الوقت الحاضر.	برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي
		رفع كفاءة القوى العاملة في القطاع العام	• رفع كفاءة الجهاز الحكومي والقطاع العام. • رفع مستوى خدمات التنظيم والرقابة في القطاع الحكومي.	• وضع اختبار مستوى ملزم لجميع المتقدمين للعمل في الخدمة المدنية كشرط لقبولهم • تحديد حد أدنى من المستوى التعليمي لكل مهنة (تحديد معايير لفرز المتقدمين) • تحديد سقف زمني للتقدم للعمل بعد التخرج • تعيين الموظفين المبتدئين في القطاع العام لمدة سنة واحدة تحت الاختبار وبنظام أجور خاصة بهذا العام.	ديوان الخدمة المدنية

برامج إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية	إصلاح منظومة الأجور	• تصحيح اختلالات الأجور وما في حكمها (الباب الأول والخامس من الميزانية) . • تصحيح اختلالات سوق العمل.	• تنفيذ آلية ربط الأجور السنوية بمعدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك • القيام بمراجعة منتظمة للرواتب وتكييف مستند إلى معايير السوق • تطبيق نظام تقييم الأداء الجديد: إعادة هيكلة توزيع المكافآت على أساس نظام جديد تقييم الأداء الحقيقي لجميع العاملين في القطاع الحكومي والعام	قرار مجلس وزراء ديوان الخدمة المدنية
		تشجيع التوجه إلى العمل في القطاع الخاص	• ترشيد الإنفاق في البابين الأول والخامس. • تصحيح اختلالات سوق العمل . • رفع كفاءة العمالة الوطنية.	• الشروع في عملية تأهيل العمالة الوطنية في المهن المحددة • دمج التدريب المهني لمدة عام مع برنامج الدبلوم - اشتراط تضمن برنامج الدبلوم إكمال التدريب المهني لمدة عام في شركة كبرى من شركات القطاع الخاص براتب مدعوم.	ديوان الخدمة المدنية برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي

الملحق و: برامج الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة

برامج الإصلاح التشريعي والمؤسسي والإجراءات المساندة

البرامج متوسطة الأجل (2019/2018 – 2021/2020)

	السياسات	البرامج	الأهداف	الإجراءات	متطلبات
	الإصلاح التشريعي	إقرار وتعديل وتطوير التشريعات الداعمة للإصلاح	• ترشيد الإنفاق في البابين الأول والخامس. • تصحيح اختلالات سوق العمل . • رفع كفاءة العمالة الوطنية.	• اصدار منظومة قانون الإعسار وحقوق الدائنين • تعديل قانون التخصيص • تعديل قانون ضريبة الشركات • اصدار قانون القيمة المضافة • تعديل قانون نشاط التأمين • اصدار قانون السياحة • اصدار قانون منع تضارب المصالح • تعديل قانون حماية الملكية الفكرية • تعديل قانون الطيران المدني • تعديل قانون رسوم وتكاليف مقابل الانتفاع العام • تعديل قانون السجل التجاري • تعديل قانون الصناعة • اصدار قانون إنشاء شركة للبريد • اصدار قانون إنشاء مؤسسة عامة للكهرباء والماء	مجلس الوزراء تشريع

معاً على طريق الإصلاح